معهد التخطيط القومي
INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING
INP
EGYPT
1960
Institute of National Planning

تقرير الحلقة الخامسة

سيمينار شباب الباحثين

«المعوقات الاجتماعية للتنمية»

إدارة الحلقة:

أ . محمد المغربي

المدرس المساعد بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي

المتحدث:

أ . هبة الرفاعي المتولي

المعيد بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي

٢٦ / ٢ / ٢٠١٩

عقدت الحلقة الخامسة من سيمينار شباب الباحثين ضمن الفاعليات العلمية لمعهد التخطيط القومي للعام الأكاديمي ٢٠١٩/٢٠١٨ يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ / ٢ / ٢٠١٩ بمقر المعهد – قاعة ا.د إبراهيم حلمي عبد الرحمن الدور السابع الساعة العاشرة صباحًا، بحضور عدد من أساتذة معهد التخطيط القومي وأعضاء الهيئة العلمية المعاونة. حيث تناولت المتحدثة وهي الأستاذة/ هبة الرفاعي المتولي – معيدة بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي، موضوع المعوقات الاجتماعية للتنمية.

ظهرت العديد من المعوقات والتحديات التي تعيق مسيرة التنمية في المجتمع المصري، وقد تعددت التصنيفات نظرًا لتعدد وجهات نظر الباحثين حول مفاهيم التنمية، بالإضافة إلى تطور الفكر الاقتصادي والتنموي، حيث تطورت مفاهيم واستراتيجيات التنمية وأهدافها، فبعد الحديث عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والشاملة، ظهر مفهوم التنمية البشرية" مع بداية التسعينيات، وفي بداية عام ٢٠٠٠ أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية هي محور جهود التنمية في معظم دول العالم، والتي شملت ثمانية أهداف، وبعد انتهاء العمل بهذه الأهداف عام ٢٠١٥، وافقت دول العالم على البدء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وشملت ١٧ هدف، والتي بدء تطبيقها في مصر بداية من ٢٠١٦ وستستمر إلى ٢٠٣٠. وتمثل هذه الخطة القاعدة التي تنطلق منها الأهداف والخطط التنموية الوطنية لدول العالم خلال السنوات القادمة.

وقد تنوعت تصنيفات الباحثين حول قضية المعوقات الاجتماعية للتنمية إلى معوقات بنائية أي خاصة بالنظم الاجتماعية وتشمل (النظام الاقتصادي والنظام التربوي والنظام الأسري، بما في ذلك الثقافة الاجتماعية، حيث لا يمكن إصلاح أو إحداث تغيير في المجتمع دون أن نفهم المكوّن الرئيسي للمجتمع، ومقدار تأثيره على المجتمع، ومعوقات مؤسسية ترتبط بقلة الوعي التخطيطي و التنموي، والمعوقات الإدارية والحكومية، ومعوقات خاصة بالأفراد باعتباره الصانع الحقيقي للتنمية.

ايضًا يمكن تلخيص أهم التحديات الاجتماعية الحالية والمستقبلية التى تواجهها مصر.

١- المعوقات الثقافية.

٢- معدلات الفقر.

٣- التعليم.

٤- نسبة الأميّـة.

٥- البطالة.

٦- معدلات الفساد.

٧- الرعاية الصحية.

٨- الزيادة السكانية.

٩- التحديث مع الاحتفاظ بالهوية الثقافية و الحضارية للشعب المصري.

١٠- تهديدات الأمن القومي.

المقترحات / التوصيات الختامية

١-لكي تكون التنمية حقيقية، ينبغي مراعاة ما يلي:

- ينبغي أن يكون البشر هدف التنمية ووسيلتها. ولذلك فمن الواجب وضعهم في بؤرة اهتمام صناع السياسات ومتخذي القرارات لتنمية قدراتهم وتمكينهم من تحقيق ذاتهم وإطلاق طاقتهم للإبداع، وحصولهم على حياة كريمة وسليمة.
- وأن تكون مستقلة تسعى لتحرير المجتمع من التبعية والاستغلال، وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها، وإلى تحقيق الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطن من أجل الحد من التفاوت في المجتمع، وهي التي تقوم على أوسع مشاركة شعبية في إقرار وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وتحافظ على الهوية وتحفظ التراث.
- التحرير والتمكين الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، ويتطلب توزيع السلطة في المجتمع، بما ينقل سلطة اتخاذ القرارات إلى الطبقات والفئات صاحبة المصلحة في التنمية، والسماح بالمساءلة والمحاسبة والمشاركة المجتمعية.

٢- التأكيد بأنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن توليّ عملية التنمية ودفعها وحل قضايا ومشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لا يقع على كاهل الحكومات فقط، بل يجب أن يتم ذلك في إطار تشاركي يساهم به أعضاء المجتمع (جمعيات أهلية و منظمات مجتمع مدني)، من خلال القيام بواجبهم التنموي الاقتصادي والاجتماعي.
وبالتالي فإذا كان القطاع الخاص يتولى جانباً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية، فإن عليه أيضًا أن يتحمل تكاليف تدعيم الجانب الاجتماعي لهذه التنمية.

٣- إن حل مشكلة الفقر (المقترنة بحدٍ كبير بمشكلة البطالة)، لا يمكن أن تتم بمعزل عن حل المشكلات الاقتصادية والمجتمع ككل، في إطار عملية إصلاح شاملة متكاملة، وحزمة من الاستراتيجيات والسياسات والاجراءات الاستثمارية والمالية والاجتماعية، وبالتالي فإن الجهود التي تبذلها الدولة في رسم خرائط الفقر وشبكات الحماية الاجتماعية وتقديم بعض المساعدات والمنح المحدودة والمتفرقة أو المشروطة، وتسهيل بعض القروض التنموية الصغيرة والاستهلاكية، من شأنها أن تخفف من حدة المشكلة لبعض الشرائح وفي بعض المناطق، ولكنها لا تحلها من جذورها عن طريق إيجاد، بل خلق فرص عمل تنموية حقيقية ومناسبة في ظل توزيع أكثر عدالة للدخل القومي.

٤- دعم الصناعات الثقافية و الترويج لثقافة الاقتصاد المنزلي (أو اقتصاد الاكتفاء الذاتي)، وتشجيع ودعم الأنشطة المنزلية والعائلية من قبل الجمعيات الحكومية والأهلية والتنموية.

٥- تحقيق التعاون الافريقي: لا شك ان مصر لها مصالح مع أفريقيا، في مقدمتها المياه والسوق الأفريقية، والتعاون في المجال الصناعي والتكنولوجي مع دول هذه القارة، وأن مسيرة التنمية الحقيقية في مصر تتوقف على مدى نجاح مصر في تطبيقها لسياسة أفريقية ناجحة، تسعى لتحقيق الأمن والسلم في ربوع القارة، وتعزيز أواصر التعاون بينهم، وعلى وجه الخصوص

دول حوض النيل، وقد توجهت مصر مؤخرًا لإحداث تغيير في سياسات التعامل مع القارة الأفريقية، وذلك بتوليها رئاسة الاتحاد الافريقي هذا العام.

والمقترح أن يهتم المعهد خلال الفترة القادمة بـ:

١- الاهتمام بدراسات التنمية الاجتماعية، وآليات مواجهة المخاطر والتحديات الاجتماعية في المجتمع المصري

٢- تكثيف الجهود لزيادة البرامج الموجه لخدمة المجتمع.

٣- توجيه الاهتمام بتقييم أثر البرامج والمبادرات الحكومية.

٤- التوسع في دراسات قضايا القارة الافريقية وسُبل تحقيق التعاون المشترك.

أهم المداخلات والمناقشات

اتسمت مداخلات السادة الحضور بالتنوع بين الأسئلة والاستفسارات إضافة إلى بعض التعليقات التطويرية حيث يمكن عرضها بإيجاز في النقاط التالية:

- يعتبر الإنسان هو محور كل شيء و لابد من ضرورة التركيز علي فهم الاحتياجات المجتمعية وتحديدها لعمل الخطط التنموية المناسبة.
- التأكيد علي أن التنمية حالة يعيشها الوطن بالكامل وهو مسئولية الثقافة؛ حيث يعتبر البعد الثقافي للتنمية أهم بعد في كل محاور التنمية.
- بروز مصطلح التخطيط الاخلاقي للتنمية من شأنه النظر في أخلاقيات ومبادرات خطط واهداف التنمية وذلك من خلال التوعية واقناع كافة المجتمع لدعمها.

- تظل قضية الفساد قضية محورية ومؤثرة علي كافة مستويات المجتمع، ولها صور متعددة ولا تتمثل فقط في الرشوه ولكن يعتبر استغلال نفوذ او سلطة او معارف للحصول علي ما ليس من حق صاحب السلطة شكل من أشكال الفساد.
- التأكيد علي أن تهديد الأمن القومي متمثل في الارهاب بشكل عام.
- هناك أمل في الآفاق فيما يخص الجهود الحالية للنهوض بالتعليم في المنظومة الجديدة بقيادة وزارة التربية والتعليم.
- تعتبر أيديولوجية المجتمع هي الفكر السائد داخل المجتمع أي أنه الثقافة المجتمعية.
- التركيز علي تقدير واحترام وابراز القيم لصناعة القدوة في المجتمع حيث لاتزال بعض القيم تعانى من قصور في فهمها والعمل بها.
- التركيز علي معني علم الاجتماع في ظل الانفتاح.
- من المفيد تضمين البعد السياسي لعمل المعهد وابراز دوره في الخدمة المجتمعية واستضافة الأفارقة.
- للجمعيات الأهلية دور رئيسي في عملية التنمية المجتمعية وذلك دون تقاضي اي مساعدات خارجية سواء من الحكومات او غيرها من القطاع الخاص؛ ومن ثم القيام بأدوار هامة في التعليم والأمية وغيرها.
- ضرورة الربط والتركيز علي البعد الاجتماعي في استراتيجية مصر ٢٠٣٠ وانعكاسات التكنولوجيا الاجتماعية.
- تظل مشكلة التوعية هي العائق الاساسي أمام تحقيق التنمية علي مستوي جميع المحاور؛ فبالنظر الي حملات القطاع الصحي علي سبيل المثال حملة ١٠٠ مليون صحة فنلاحظ قصور في الهدف التوعوي للحملة حيث انها تركز علي العلاج وليس علي التوعية بكيفية الوقاية.

- الإشارة إلى تفعيل وأهمية قانون التامين الصحي الاجتماعي الشامل كإحدى سياسات الحكومة المصرية في مجال الرعاية الصحية والبعد الاجتماعي.
- دور الشباب والاعلام في التوعية والنهضة التنموية لابد من التعامل معه بجدية ووعي.
- التنويه إلى عدم إغفال البعد البيئي في التنمية والتركيز علي سن التشريعات والقوانين اللازمة للتصدي للتحديات الثقافية والاجتماعية الراهنة.
- الاستفادة من التجارب الدولية وبخاصة الأفريقية في شأن مواجهة المعوقات الاجتماعية والموروثات الثقافية غير الايجابية.